معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت

للدراسات القضائية والقانونية

العدد الخامس - فبراير 2018

استقبل وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار الدكتور فهد العفاسي وزير العدل والحريات بالمملكة المغربية محمد أوجار والوفد المرافق له

المستشار عويد الثويمر :
إذا كانت العدالة هي القيمة العليا في المجتمعات المتحضرة فإن العناية بتدريب كوادرها وأعضائها هو السبيل الوحيد لتلك الغاية

لمسة وفاء وعرفان للمغفور له بإذن الله تعالى المستشار محمد السيد يوسف الرفاعي

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد الخامس
فبراير 2018

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

7

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

المستشار الدكتور / فهد بوصليب :

حرصاً على نشر الثقافة القانونية فقد أصدر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مؤخراً الدليل التعريفي باللغات الثلاث (العربية – الإنجليزية – الفرنسية)

11

نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي

المستشار / محمود إبراهيم الخلف :

استمر قطاع التأهيل المستمر والتخصصي طوال تلك السنين بتدعيم خبرة القُضاة والفئات الواردة بالمرسوم من خلال عقد الدورات وورش العمل للوصول إلى مثلى تطور العمل القضائي والقانوني

14

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

المستشار / عبدالله القصيمي :

اعتبارا من 4 فبراير 2018 انخرطت المجموعة الأولى من الباحثين بورش العمل المنعقدة في مقر المعهد للتدريب على صياغة أسئلة التحقيق وإعداد التصرف في الدعاوى والشكاوى الجزائية

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com

https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

بمناسبة
الذكرى السابعة والخمسين للاستقلال
والذكرى السابعة والعشرين للتحرير

يرفع معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

المستشار الدكتور / فهد محمد العفاسي

وإدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والعاملين به

أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

حضرة صاحب السمو أمير البلاد «قائد الإنسانية»

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

وإلى سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

وإلى الحكومة والشعب الكويتي، سائلة المولى - عزوجل -
أن يحفظ هذا الوطن العزيز مستقراً سخاء رخاء وأن يديم عليه نعمة الأمن والأمان.

الإفتتاحية

يومـاً بعـد يوم يضيف المعهد لبنة في بناء صرح العدالة الشـامخ، فإذا كانت العدالة هي القيمة العليا في المجتمعات المتحضرة فإن العناية بتدريب كوادرها وأعضائها هو السبيل الوحيد لتلك الغاية.

وعليه لا يدخر المعهد جهداً في إعداد برامج تدريبية تتوافق والتحديات التي يشهدها العالم المعاصـر خصوصاً ونحـن نعيش آثار ونتائج ثورتين علميتين مذهلتيـن: الثورة المعلوماتية والثورة المايكرو بيولوجية، حيث تلاشـى عامل الزمان والمكان، وأصبح العالم قرية صغيرة وتطورت علوم الوراثة والهندسة الاحيائية.

فـكان لابـد للمعهـد أن يسـاير هذه الطفـرة العمليـة بإمـداد المتدربين وأعضاء السـلطة القضائيـة بجديد التشـريعات والعلوم سـواء عن طريق التدريب التأسيسـي أو المسـتمر والتخصصي.

ونحـن بهـذا الطرح نحاول جاهديـن مواكبة جديد القوانين والتجـارب المقارنة التي تفرضها مقتضيـات التطوير مع الحفـاظ على مصالح المجتمع وقيمه الأساسـية، وذلك بما يوازي نبل الهدف الذي نقصده.

كمـا يأتي إصدار هذه النشـرة متزامناً مـع احتفال بلادنا الكويت بالذكرى (57) لاسـتقلالها و(27) لتحريرها من الغزو العراقي الغاشم.

وبهـذه المناسـبة الوطنية تتقـدم إدارة المعهد بأحـر التهاني وأبلغ الأمانـي للكويت أميراً وحكومةً وشـعباً سـائلين المولي العلي القدير أن يديم علينا نعم الأمن والأمان والرفعة والاستقرار في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين حفظهم الله ورعاهم.

المستشار/ عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف

استقبل وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار الدكتور فهد العفاسي وزير العدل والحريات بالمملكة المغربية محمد أوجار والوفد المرافق له في مكتبه بمجلس الأمة وذلك بحضور السيد وكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع يوم الثلاثاء الموافق 6 فبراير 2018 واستعرض أوجه التعاون المشترك بين الطرفين، كما قدم وزير العدل والحريات محمد أوجار إلى المستشار الدكتور فهد العفاسي دعوة رسمية لحضور مؤتمر بالمملكة المغربية حول موضوع «استقلال السلطة القضائية بين ضمان حقوق المتقاضين واحترام قواعد سير العدالة» وفي ختام اللقاء تم تبادل الهدايا والدروع التذكارية.

وفد رفيع المستوى من المملكة المغربية يزور معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار / عويد ساري الثويمر ، وفدا رفيع المستوى من المملكة المغربية برئاسة معالي وزير العدل السيد/ محمد أوجار ويرافقه كل من المستشار/ عبدالمجيد غميجة مدير المعهد العالي للقضاء والمستشار/ حسن القاسم و مستشار معالي الوزير السيد/ إدريس نجيم والسيد/ عبدالحفيظ يوسف المستشار الاعلامي. يوم الثلاثاء الموافق 6 فبراير 2018 , حيث تناول اللقاء العلاقات الودية بين المعهدين و الاطلاع على آليات عمل المعهد،وبحث سبل تعميق التعاون وتعزيزه.
كما قدم معالي وزير العدل المغربي،دعوة رسمية لمدير المعهد من أجل المشاركة في المؤتمر الدولي حول العدالة والمزمع عقده في شهر أبريل المقبل بالمملكة المغربية تحت عنوان (استقلال السلطة القضائية بين ضمان حقوق المتقاضين واحترام قواعد سير العدالة).
هذا وقد حضر اللقاء كل من المستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث، والمستشار/ محمود الخلف نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي و المستشار/ عبدالله القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي، وكبير الخبراء الأستاذ/ خالد الفارس نائب مدير المعهد للشؤون الإدارية والمالية.
وفي نهاية الزيارة تبادل الوفد المغربي مع نظيره الكويتي الدروع التذكارية.

زيارة السفير الكويت لدى استراليا في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف/ عويد ساري الثويمر والمستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب المدير للاتصالات والعلاقات والبحوث سعادة السفير/نجيب البدر – سفير الكويت لدى دولة استراليا للإطلاع على أنظمة المعهد والعمل على توثيق العلاقة مع المعهد القضائي الأسترالي وبحث إمكانية عقد اتفاقية تعاون بين المعهدين،وهذا قد اختتمت الزيارة في ضوء الإشارة المتبادلة لحجم ونوعية التعاون وضرورة العمل على تقويته وتعزيزه في المستقبل ،ويأتي تنظيم مثل تلك الزيارات سعياً لتحقيق رؤية الكويت 2035 في الإرتقاء بالكوادر البشرية وتأهيلها .

تحتفـل دولة الكويت في شـهر فبراير من كل عام بالعيد الوطني وعيـد التحرير واليوم هو الذكرى السابعة والخمسين لاستقلالها والسابعة والعشرين لتحريرها من الغزو العراقي الغاشم .

لـذا يطيـب لي بهذه المناسـبة الوطنية أن أرفع أسـمى آيات التهاني والتبريـكات لحضرة صاحب السـمو أمير البلاد المفدى قائد العمل الإنسـاني وسـمو ولي عهده الأمير حفظهم الله ورعاهم راجياً من الله دوام الصحة والعافية للجميع وأن يسود الأمن والأمان في بلادنا.

وفي إطار التطوير والنهوض بالكوادر البشرية وتحقيقاً للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035 فقد قام معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية بالاسـتعانة بالخبراء القانونيين من مجلس الدولة الفرنسـي لتنظيم ورشـة عمل للتعرف على أحدث الإتجاهات الحديثة في القضاء الإداري .

وقد حاضر فيها القاضي جان فيليب موشون – عضو مجلس الدولة الفرنسي والتي كانت على مدار يومين من تاريخ 7 – 8 فبراير 2018.

بحضور عدد من السـادة القضاة والمستشـارين من محاكم الاسـتئناف والتمييز والكلية وأعضاء النيابة العامة والفتوى والتشريع وهيئة أسواق المال والهيئة العامة للرياضة، كما تم إيفاد قاضي من فرنسا للتدريب بدولة الكويت والاطلاع على تجربة الكويت القضائية تفعيلاً للاتفاقية المبرمة بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية الفرنسية.

واسـتمراراً لأنشـطة معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية على الصعيد المحلي فقد تم عقد اجتماع تنسـيقي بين المعهد وسـفير دولة الكويت لدى اسـتراليا وعلـى الصعيد الدولي تم عقد اجتماع تنسـيقي بين المعهد ووفد رفيع المسـتوى مـن المملكة المغربية وذلك للاطـلاع علـى الجانب القضائـي بالدولة والتعرف على مختلـف جوانبه وطبيعة عمله بهدف تبادل الخبرات القضائية والقانونية وتعزيز علاقات التعاون بين الطرفين.

وحرصاً على نشر الثقافة القانونية فقد أصدر المعهد مؤخراً الدليل التعريفي باللغات الثلاث (العربية – الإنجليزية – الفرنسية).

المستشار الدكتور / فهد بوصليب

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

ورشة عمل الإتجاهات الحديثة في قضاء مجلس الدولة الفرنسي

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورشة عمل بعنوان الإتجاهات الحديثة في قضاء مجلس الدولة الفرنسي على مدار يومين من تاريخ 7 إلى 8 فبراير 2018.

وقد حاضر بهذه الورشة القاضي/ جان فيليب موشون عضو مجلس الدولة الفرنسي، وتناول برنامج ورشة العمل محورين أساسيين، المحور الأول هو التطورات في القانون الإداري وتطورها المعاصر والتطورات في مجال رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة، وتناول المحور الثاني قضايا الساعة من حيث تبسيط القانون وتحديث الدعوى العمومية وقانون التنظيم الاقتصادي والجزاء الإداري والرقابة القضائية عليه والنظام العام وحماية الحقوق الأساسية وحالة الطوارئ.

وفي ختام برنامج ورشة العمل تم تقديم الشهادات التقديرية للمحاضر الفرنسي وللسادة القضاة والمستشارين من محاكم الاستئناف والتمييز والكلية، وأعضاء النيابة العامة، والفتوى والتشريع، وهيئة أسواق المال والهيئة العامة للرياضة.

مسابقة عن المحكمة الصورية أقامتها جمعية القانون الدولي

نظمت جمعية القانون الدولي بكلية الحقوق بجامعة الكويت بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مسابقة المحكمة الصورية يوم الخميس الموافق 1 فبراير 2018، برئاسة الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية وقاضي محكمة العدل الدولية السابق الدكتور/ نبيل العربي، وعضوية كلاً من مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية الدكتور/ غانم الغانم، وأستاذ القانون الدولي بجامعة الكويت ومحكم في محكمة كاس الدكتور/ رشيد العنزي والتي تضمنت إقامة مرافعة بين فريقين حول موضوع «الحصانات والمعاهدات الدولية».

وفي هذا السياق أشاد الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية وقاضي محكمة العدل الدولية سابقا الدكتور/ نبيل العربي بمستوى المرافعة التي قدمها طلاب وطالبات كلية الحقوق وما تضمنته من أدلة حول القضية المتنازع عليها، من عرض جميل وإعداد واضح، مؤكداً «أن طلبة الحقوق الذين ترافعوا لديهم قدرة على الخطابة والتحليل، مبينا أن القانون الدولي تطور تطوراً هائلاً بعد الحرب العالمية الثانية» ، من جانبه قال الدكتور/ غانم الغانم مؤكداً «أن مثل هذه المسابقات تثري الطالب وتصقله، وأن الطلبة كانوا على مستوى عالٍ من الطرح»، و بدوره أشاد الدكتور/ رشيد العنزي، بمستوى الطلبة، مشيرا إلى أنهم «طوَّروا أنفسهم بشكل كبير وهذا ما نطمح له من خلال إيجاد طلبة يحللون ويناقشون لا طلبة يحفظون فقط».

هذا وأختتم اللقاء الدكتور/ نبيل العربي، وأوضح أن هناك قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الدول على الأرض والسماء وقاع البحار، مؤكداً أن هناك فجوة كبيرة بين القواعد القانونية التي نمت وترعرعت وبين النظام القضائي الدولي مشيراً إلى أن القضاء في العلاقات الدولية قائم على عنصر الرضا، وقد حضر المسابقة مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار/ عويد ساري الثويمر وفي ختام المسابقة تم تكريمه من جمعية القانون الدولي.

هذا وقد قام مدير المعهد بإرسال كتاب شكر إلى جمعية القانون الدولي على نجاح المحكمة الصورية وتمنى لهم النجاح والتوفيق.

إرتسامات المتدرب Paul Pontacq من المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا

لكل من أراد أن يزور الكويت، فالشعار السياحي للدولة هو «بلد صغير بقلب كبير» حيث يجتاح القلب رغبة دفينة في اكتشاف ذلك منذ اللحظة الأولى للصعود للطائرة في اتجاه هذا البلد العربي، ولقد كانت أسابيعي الثلاثة في هذه الواحة الرائعة وسط الصحراء كفيلة بتأكيد تلك المشاعر.

فنادراً هي مشاعر الاستقبال العميقة والصادقة التي حظيت بها عبر تنقلاتي، ولقد كانت أهمها هنا بالكويت، فترحاب الشعب الكويتي يعد سمة بارزة، وعلى الخصوص أعضاء معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكذلك كل السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين خصصوا الشيء الكثير من وقتهم الثمين لاستقبالي ومقابلتي، مما انعكس ذلك على نجاح تدريبي. وأخص بالشكر السيد مدير المعهد ونوابه الأجلاء، وكذلك السيد/محمد الزموري على وقته وطيبته واهتمامه.

الترحاب والإندماج والاحترام هي أبرز القيم الكويتية التي استخلصتها أثناء زيارتي ومقابلاتي المتعددة والتي تدخل ضمن مجال تدريبي حول الاطلاع على النظام القانوني والقضائي المقارن.

وفي هذا المجال فالنظام القضائي الكويتي هو نظام متعدد الأوجه، يعكس تطور النظام الديموقراطي بما لا يختلف عن النظام الغربي، فمبادئ استقلالية النظام القضائي، واحترام حق الدفاع والمساواة أمام القانون هي مبادئ جد متطورة هنا في التنظير كما هي في التطبيق.

كذلك فالتدريب المتعلق بأعضاء النيابة العامة بالمعهد يمتد على مدار سنة مكثفة ما بين الدروس النظرية والتطبيقات العملية، وهو ضروري وإلزامي مما يمكن الخريجين الجدد من المعهد بممارسة عملهم بكل كفاءة واستقلالية.

فإذا كان أساس قيام وتطور الأمم هي العدالة كما عبر عنه ذلك سابقاً أحد الفقهاء الفرنسيين/ فإن النظام القضائي الكويتي يستند على نظام التقاضي على درجتين مع وجود محكمة التمييز كدرجة ثالثة لمراقبة صحة تطبيق القوانين وإعمالها. مع وجود مجلس أعلى للقضاء لتسيير هذا المرفق والحرص على عدم اقحام أي توجه سياسي في القضايا المتعلقة بالعدالة. وكذلك وجود محكمة دستورية كحارس للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، كل هذا يعطي مستقبل مشرق للكويت، ودور أكبر ومثالي خصوصاً في المحيط الإقليمي، ودور ريادي على المستوى الدولي حيث التحديات جد مرتفعة.

وكذلك فإنه بفخر شديد علمت بأن القانون الفرنسي قد وجد له موضع قدم في النظام القضائي الكويتي، مما يسمح للبلدين بمشاركة العديد من نقاط الالتقاء والتشارك ويوفر مستقبلاً أرضية خصبة للتعاون.

وفي إطار هذه الصيرورة التاريخية، أتمنى أن يطور التعاون بين بلدينا مما يمكن من تعزيز التبادل القانوني والثقافي، والاطلاع على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتجاوزها، وفي هذا المجال يتضح لي أن فرنسا يمكنها أن تقدم خبرتها الحديثة على الأخص في إمكانية إنشاء مجلس دولة وقضاء إداري متخصص.

ويتضح لي كذلك أن هناك العديد من المواضيع المشتركة والتي تحظى باهتمام في بلدينا كالتحديات التي تفرزها التكنولوجيا الجديدة واستعمالاتها ومكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المالية وكذلك محاربة الإرهاب، حيث سيمكن التعاون ما بين البلدين من تبادل المعلومات القانونية وطرق المكافحة والوسائل المثلى للقضاء عليها.

وعليه فإن من الحكمة أن يتم تقوية وتشجيع روابط التعاون ما بين الكويت وفرنسا، وذلك حتى لا يتم إهمال تلك الروابط المشتركة والقوية والتي تمكن من أن يرتقى التعاون إلى أعلى المستويات، وحتى يتم ذلك فالنستمع بقلوبنا إلى ما قاله أحد الحكماء في زمن مضي : «صديق وفي هو دعم قوى، متى ما وجد فقد وجد كنز».

بلادي لا يـزال هـواك مـني — كما كان الهوى قبل الفطام
أقبل منك حيث رمى الأعادي — رغـماً طاهـراً دون الرّغـام

خليل مطران

تهـل علينـا خـلال شـهر فبراير مـن كل عـام ذكريات حفـرت وجـدان كل كويتي عاش علـى أرضها الطاهـرة، فالأعيـاد الوطنيـة المصادفـة 25، 26 فبرايـر تدفـع كل كويتـي غيـور بـذل الغالـي والنفيـس في سـبيل رفعة شـأن بلده، وكذلك خلال هذا الشـهر المبارك يكـون قد مضى أربعة وعشـرون عاماً علـى إنشـاء معهـد الكويـت للدراسـات القضائيـة والقانونية، ففـي 5 رمضان 1414هـ الموافق 15 فبراير 1994م صدر المرسـوم رقم 94/37 بإنشـاء معهد الكويت للدراسـات القضائيـة والقانونيـة فـي عهد أمير البلاد الراحل سـمو الشـيخ/ جابـر الأحمد الصبـاح طيّب الله ثـراه، وقد اسـتمر قطـاع التأهيل المسـتمر والتخصصـي طوال تلك السـنين وبتعاقـب إداراته الكريمـة بـأداء واجبهـم بتدعيم خبـرة القُضاة والفئات الواردة بالمرسـوم من خـلال عقد الدورات وورش العمل للوصول إلى مثلى تطور العمل القضائي والقانوني.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.
وكل عام والكويت بخير

وفيما يلي إحصائية تفصيلية بعمل قطاع التأهيل المستمر والتخصصي خلال شهر يناير 2018 :

شهر يناير / ٢٠١٨				
الأعداد / الجهات	الدورات	المشاركين	المجتازين	غير المجتازين
المحكمـة الكليـة	٣	٦٣	٤٣	٢٠
النيابـة العامـة	-	-	-	-
إدارة الخـبـراء	٧	٢٩٢	٢٤٢	٥٠
معاونـي القضـاء	٢	٢٥	٢٠	٥
الجهات الحكومية	٤	١١٣	١٠٢	١١
حلقـة نقاشيـة	١	٢٤	١٥	٩
ورش عـمـل	١	١٥	١٥	-
المجمـوع	١٨	٥٣٢	٤٣٧	٩٥

المستشار

محمود إبراهيم الخلف

نائب مدير المعهد
للتأهيل المستمر والتخصصي

الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي
فبراير 2018

الدورة التدريبية	الجهة المستفيدة	التاريخ	الفترة
المباشر في المسئولية المدنية اتجاهات محكمة التمييز	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	٠٤ - ٠٦ / ٠٢ / ٢٠١٨	م
ضوابط الاختصاص في قانون محكمة الأسرة الجديد	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	١٨ - ٢٠ / ٠٢ / ٢٠١٨	م
علم النفس القضائي	النيابة العامة	٢٠١٨/٠٢/٠٦	ص
تصميم أعمال تمديدات الكهرباء الداخلية (كهرباء - الخطوات والتنفيذ)	خبراء مهندسين	٤ - ٢٠١٨/٠٢/٨	ص
أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	٤ - ٢٠١٨/٠٢/٨	ص
أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	١١ - ٢٠١٨/٠٢/١٥	ص
أبرز القضايا العمالية للقطاع الأهلي والنفطي	خبراء محاسبين	١١ - ٢٠١٨/٠٢/١٥	ص
أعمال التشطيبات وعلاقتها بأعمال الهيكل الأسود	خبراء مهندسين	١١ - ٢٠١٨/٠٢/١٥	ص
أنظمة الإنذار ومكافحة الحريق والتهوية الميكانيكية	خبراء مهندسين	١١ - ٢٠١٨/٠٢/١٥	ص
شرح قانون التوثيق رقم ٤ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية	إدارة التوثيقات الشرعية	٠٤ - ٢٠١٨/٠٢/٠٦	ص
اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة	إدارات كتاب المحاكم (الكلية، الاستئناف، التمييز)	٠٦ - ٠٨ / ٠٢ / ٢٠١٨	ص
شرح أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الرسوم القضائية	إدارة الرسوم القضائية	١١ - ١٣ / ٠٢ / ٢٠١٨	ص
إعداد وصياغة صحف الدعاوى	إدارة كتاب المحكمة الكلية	٢٠ - ٢٠١٨/٠٢/٢٢	ص
أصول وإجراءات وضمانات التحقيق الإداري	جهات حكومية	١٣ - ١٥ / ٠٢ / ٢٠١٨	ص
أصول التحقيق الجنائي	جهات حكومية وزارة الداخلية	١٣ - ١٥ / ٠٢ / ٢٠١٨	م
التفويض الإداري فقهاً وقضاءً	جهات حكومية	١٨ - ٢٠ / ٠٢ / ٢٠١٨	ص
كيفية إعداد وكتابة المحاضر والتقارير قانونياً	جهات حكومية وزارة الداخلية	٢٠ - ٢٢ / ٠٢ / ٢٠١٨	م

البرنامج التدريبي لشرح قانون التوثيق رقم 4 لسنة 1961 وتعديلاته ولائحته التنفيذية

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي في الفترة الصباحية بتاريخ 4 - 6 فبراير 2018 البرنامج التدريبي لشرح قانون التوثيق رقم 4 لسنة 1961 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، حاضر فيها الأستاذ خالد الحداد، وبلغ عدد المشاركين فيها 15 مشارك من إدارة االتوثيقات الشرعية.

وقد تناول البرنامج التدريبي شرح قانون التوثيق ولائحته التنفيذية وكذلك بعض مواد قانون محكمة الأسرة التي تهم موثقي الإدارة ولائحة إدارة التوثيقات الشرعية، والتركيز على أهم النقاط الرئيسية حتى يلم الباحث في هذه الدورة بماله من حقوق وما عليه من واجبات والإجراءات الواجب اتباعها سواءً في توثيق المحررات الرسمية أو المصادقة على توقيع أصحاب الشأن في المحررات العرفية واثبات التواريخ، ويأتي انعقاد مثل تلك الدورات التدريبية رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقاً للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035.

دورة : المباشر في المسئولية المدنية واتجاهات محكمة التمييز

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي في الفترة المسائية بتاريخ 4 - 6 فبراير 2018 البرنامج التدريبي المباشر في المسؤلية المدنية واتجاهات محكمة التمييز والتي حاضر فيها المستشار/ أحمد إلياس منصور، وبلغ عدد المشاركين 26 من السادة وكلاء وقضاة المحكمة الكلية .

وتناولت محاور البرنامج التدريبي عن تعويض الضرر في جميع مظاهره، وعن القانون المدني بالأحكام التي أوردها في ضمان أذى النفس، عن العمل الغير المشروع.

وقد استعرض المستشار / أحمد الياس المواد من 255 إلى 261 من القانون المدني والمذكرة الايضاحية لها ومعلقا عليها باتجاهات قضاء محكمة التمييز.

البرنامج التدريبي شرح أحكام قانون الرسوم القضائية رقم 17/ 1973 للسادة موظفي إدارة الرسوم القضائية

وحاضر فيها المستشار/ عبدالله يوسف القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي، وقد بلغ عدد المشاركين 19 مشاركاً من إدارة الرسوم القضائية بتاريخ 11 - 13 فبراير 2018 بالفترة الصباحية .

وتناولت محاور البرنامج عن قواعد تقدير قيمة الدعوى وتحديد الرسوم المستحقة عنها ومايتعلق من أمور أبرزها قواعد الإختصاص القيمي والنفاذ المعجل وكفالة الطعن بالإضافة إلى شروط وأحكام الأعفاء من الرسوم القضائية ،إضافةً إلى أهمية معرفة قيمة الدعوى وقت رفعها ليتسنى تحديد المحكمة التي تختص بنظرها (كلية - جزئية) وتقدير الرسوم المستحقة عنها وعلى ذلك يتعين على موظفي إدارة الرسوم القضائية الإلمام بها للقيام بالأعمال المناطة بإدارتهم على الوجه الأكمل.

البرنامج التدريبي "تصميم أعمال تمديدات الكهرباء الداخلية (كهرباء - الخطوات والتنفيذ)"

والتي حاضر فيها الأستاذ / يوسف المطيري وقد بلغ عدد المشاركين 16 مشارك من الخبراء المهندسين، بتاريخ 4 - 8 فبراير 2018 وتناولت الدورة عدة محاور أهمها التعريف بكيفية التمديدات الكهربائية من المعدات الأساسية و تحديد أحجام الكيبلات الكهربائية المغذية للمباني وكيفية تقدير الأحمال الكهربائية لمشروع كامل , ودراسة الأحمال و الدوائر الكهربائية مثل دائرة الإنارة والبلاكات ومطابقة الأعمال الكهربائية للمواصفات الخاصة بوزارة الكهرباء و الماء,ودراسة معدات الحماية والتأريض في المباني, ويأتي انعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا و تحقيقاً للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035.

يطيب لي بمناسبة الاحتفالات الوطنية خلال شهر فبراير بالعيد الوطني وعيد التحرير أن أتقدم بأسمي وباسم كافة موظفي قطاع التدريب التأسيسي في المعهد بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد حفظه الله وإلى السادة رئيس وأعضاء المجلس الأعلى وللقضاء والسادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية متمنيا دوام الصحة والعافية للجميع وأن يعيد الله على بلادنا هذه المناسبات السعيدة وهي ترفل بالخير والنعم في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد .

وعن أبرز أنشطة وأعمال قطاع التدريب التأسيسي خلال شهر فبراير ، فقد فرغ السادة الباحثون القانونيون المؤهلون للعمل كوكلاء للنائب العام مع أول يوم بالشهر من تأدية الاختبارات التحريرية للبرنامج النظري الذي امتد خلال الفترة من 30 سبتمبر 2017 وحتى 25 يناير 2018 ، واعتبارا من 4 فبراير 2018 انخرطت المجموعة الأولى من الباحثين بورش العمل المنعقدة في مقر المعهد للتدريب على صياغة أسئلة التحقيق واعداد التصرف في الدعاوى والشكاوى الجزائية ، كما باشرت المجموعة الثانية من الباحثين برنامج التدريب الميداني وذلك بعد توزيعهم على النيابات المختلفة لاكتساب الخبرة والمهارات والتعرف على واقع العمل لدى النيابات الجزئية والتخصصية ، على أن يتم تبادل المهام بين المجموعتين بعد فترة 8 أسابيع من التدريب.

أما بشأن دورة الباحثين الشرعيين فقد استمرت الدورة المنعقدة اعتبارا من 21 يناير 2018 والتي التحق بها عدد 18 باحث شرعي من كافة الجهات الحكومية المختلفة فيما يتولى المحاضرات والتدريب فيها كوكبة من أكفأ رجال القضاء لتأهيل وتدريس الباحثين الشرعيين في مواد (أصول القانون / القانون المدني / قانون الجزاء / القانون الاداري / قانون المرافعات) .

علما بأن قطاع التدريب التأسيسي سيقوم بتنظيم دورات تأسيسية متنوعة خلال شهري مارس وأبريل 2018 بإذن الله.

والله ولي التوفيق

المستشار

عبدالله القصيمي

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

وتحدث عن أنشطة وفعاليات القطاع قائلاً:

في ضوء أنشطة وفعاليات وإنجازات قطاع التدريب التأسيسي بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية خلال شهر فبراير 2018 نبين الدورات التدريبية التي تم الإشراف عليها وهي على النحو التالي :

الدورة 1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر)	
عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة
95 باحث قانوني	النيابة العامة	2017/7/23 2018/7/23 سنة
ملاحظات	مستمرة ورش العمل والتدريب العملي بالنيابات	

الدورة 2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة العاشرة)	
عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة
18 باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	2018/1/21 2018/5/3 3 أشهر
ملاحظات	مستمرة	

استكمال برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر):

(1) بدأت الفترة الأولى من التدريب العملي بالنيابات المختلفة وذلك بإلحاق الباحثين وعددهم (47) باحث وتقسيمهم إلى ثمان مجموعات، وذلك خلال الفترة من 4 فبراير 2018 وتستمر حتى 29 مارس 2018 وذلك وفقاً للجدول التالي:

كشف توزيع مجموعات التدريب العملي بالنيابات المختلفة (الفترة الأولى)

المجموعة / الفترة	الأولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
من 2018/2/4 إلى 2018/2/8	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي
من 2018/2/11 إلى 2018/2/15	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة
من 2018/2/18 إلى 2018/2/22	حولي	الأحداث	الجهراء	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة
من 2018/2/25 إلى 2018/3/1	الأحداث	الأحمدي	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي
من 2018/3/4 إلى 2018/3/8	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث
من 2018/3/11 إلى 2018/3/15	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية
من 2018/3/18 إلى 2018/3/22	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الأحمدي	المخدرات والخمور
من 2018/3/25 إلى 2018/3/29	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر

(2) كما بدأت الفترة الأولى من ورش العمل بالمعهد، وذلك بالحاق الباحثين وعددهم (48) باحث وتقسيمهم إلى أربع مجموعات وذلك خلال الفترة من 4 فبراير 2018 وتستمر حتى 29 مارس 2018 بالفترة الصباحية من الساعة 9:00 حتى 12:30، وذلك وفقاً للجدول التالي كما ستعقد اختبارات لكل مادة على حدة في يوم الخميس من كل أسبوع:

ورش العمل (الفترة الأولى)

المجموعة / الفترة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
من 4 / 2 / 2018 إلى 8 / 2 / 2018	جرائم المخدرات	جرائم الأحداث	جرائم القتل والضرب	جرائم الخطف والعرض
من 11 / 2 / 2018 إلى 15 / 2 / 2018	جرائم السرقات	جرائم التزوير	جرائم الأموال العامة	جرائم الإعلام والمطبوعات
من 18 / 2 / 2018 إلى 22 / 2 / 2018	جرائم الأحداث	جرائم المخدرات	جرائم الخطف والعرض	جرائم القتل والضرب
من 25 / 2 / 2018 إلى 1 / 3 / 2018	جرائم التزوير	جرائم السرقات	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم الأموال العامة
من 4 / 3 / 2018 إلى 8 / 3 / 2018	جرائم القتل والضرب	جرائم الخطف والعرض	جرائم المخدرات	جرائم الأحداث
من 11 / 3 / 2018 إلى 15 / 3 / 2018	جرائم الأموال العامة	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم السرقات	جرائم التزوير
من 18 / 3 / 2018 إلى 22 / 3 / 2018	جرائم الخطف والعرض	جرائم القتل والضرب	جرائم الأحداث	جرائم المخدرات
من 25 / 3 / 2018 إلى 29 / 3 / 2018	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم الأموال العامة	جرائم التزوير	جرائم السرقات

(3) تم استلام الأبحاث القانونية والتي تم اقتراح مواضيعها من قبل قطاع التدريب التأسيسي وقام كل باحث باختيار موضوع بحثه والبالغ عددهم (95) بحث قانوني.

الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة التاسعة):

- تم إعلان النتيجة النهائية للدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية بالجهات الحكومية (الدفعة التاسعة) والتي عقدت خلال الفترة من 1 أكتوبر 2017 حتى 11 يناير 2018 م وذلك لعدد (27) باحث وباحثة شرعيين.

الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة العاشرة):

- بدأت الدورة العاشرة بتاريخ 21 يناير 2018 ومستمرة حتى 5 مارس 2018، والتحق بها عدد (18) من الباحثين والباحثات الشرعيين من مختلف الجهات الحكومية.
- تعقد المحاضرات النظرية لهم يومياً من الساعة 9:00 حتى 12:30 ظهراً. ويقوم بإلقاء هذه المحاضرات نخبة من السادة أعضاء السلطة القضائية في مواد (القانون المدني - قانون المرافعات - القانون الجنائي - القانون الإداري - أصول القانون).

المستشار
المغفور له بإذن الله تعالى
محمد السيد يوسف الرفاعي
رئيس المجلس الأعلى للقضاء (سابقاً)
2010 – 1929

في لمسة وفاء وعرفان إلى أحد رجال القضاء بالكويت وهو المغفور له بإذن الله المستشار/ محمد السيد يوسف الرفاعي – رئيس المجلس الأعلى للقضاء السابق – طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه نلقي الضوء عن لمحات من وميض سيرته العطرة التي فاح عطرها في السماء والذي ستظل ذكراه راسخة في الأذهان خالدة عبر الزمان .

نلقي الضوء على جانب من حياته العملية والشخصية علها تكون قدوة للأجيال القادمة .

ولـد المغفور له بإذن الله تعالي في الكويت بمنطقة الشرق عام 1929 .

على المستوى العلمي والعملي :

نشـأ رحمه الله في أسرة دينية فتعلم القرآن وأتم حفظه في الثامنة من عمره .

بدأ دراسـته عنـد الملا عيسـى المطر وتعلم الحسـاب والخط ثـم حفظ القـرآن الكريم ودرس الفقـه والنحـو والصـرف في سـن مبكـرة عند العديـد من المشـايخ ثم إلتحق بعدها بمدرسـة النجـاة وبعـد أن أتـم دراسـته الثانويـة التحـق بكليـة الحقوق (جامعة بغـداد) حتى حصل على ليسـانس الحقوق ، وكان حلمـة الأكبر أن يعمل بالمحامـاة فعمل لفترة وجيـزة بالمحاماة وإنتقل بعدها للعمل في ديوان الموظفين في 1 مايو عـام 1959 وبعدها إلتحق بوظيفة رئيس قسـم الإحصـاء واللجنـة الخاصة بالنظر فـي الترقيات وبعـض شـؤون الموظفين وفي نفـس العام عين رئيسـاً لقسـم التفتيش بديوان الموظفين وفـي أواخر نفـس العام تم تعيينـه قاضياً في المحكمـة ، فقـد كان أول قـاض كويتـي يحمل شـهادة الحقوق ثم تدرج في السـلك القضائي إلـى أن أصبح رئيسـاً للمجلس الأعلـى للقضاء ورئيساً لمحكمة التمييز والمحكمة الدستورية .

كما شغل الفقيد عضوية مجلس كلية الحقوق لفتـرة طويلة وكان وراء تغيير نظام الدراسـة من المقررات إلى السـنوات وكان عضـواً في لجنة مراجعـة القوانيـن وتعديلاتها ومستشـاراً في

محكمة الاستثمار العربية، وأسهم في صياغة القانون المدني للبحرين بناء على طلب من وزارة العدل البحرنية، وشغل أيضا الراحل منصب رئيس اللجنة الخاصة بمراجعة القانون المدني وقانون الجزاء في اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بناء على تكليف من اللجنة ثم تم إختياره عضواً أصيلاً ممثلاً للكويت في محكمة الاستثمار العربية بمناسبة تشكيلها وذلك بناء على القرار المنبثق عن الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وهذه المحكمة تابعة لجامعة الدول العربية وتختص بتسوية المنازعات الناشئة عن الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

على المستوى الإنساني والاجتماعي :

عرف عنه رحمه الله بدماثه أخلاقه وتواضعه الذى غرس محبته في القلوب وسعة علمه وكان وقوراً مهاباً ذا عقل رزين وحلم وسخاء وكرم وكانت له السمعة الطيبة والجرأة اللامتناهية في قول الحق ولو كان على ذوي القربى .

إمتاز بالسكون والهدوء وحسن المعاشرة وكان رحمه الله متميزاً في عمله وإلتزامه وكان معتاداً على الحضور المبكر ولا يعرف المجالس الأخرى سوى مجلس القضاء وكان يهوى الأدب والشعر وله باع في معرفة الخيول العربية الأصيلة .

ولن ينسى تاريخ القضاء فضله إذ ترك ميراثاً من الأحكام لرجال القضاء تدرس الآن ويؤخذ بها كمرجع لعموم القضاء .

إنتقل إلى جوار ربه وصعدت روحه الطاهرة في يوم الأحد الموافق 21 نوفمبر 2010 عن عمر يناهز 79 عام قضاها في خدمة الكويت وخدمة القضاء الكويتي بصفة خاصة طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه وألهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون ،،،

تعليق المستشار/ أحمد عزات :
عضو المكتب الفني - معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

التعليق على المبدأ القضائي

- أرسى هذا الحكم مبدأ هام وهو حق الموظف في الحصول على مقابل عمله وعلى إجازة دورية كما أرسى مبدأ أن الحق في الاجازة الدورية شُرع أصلاً ليؤمن للموظف أسباب الراحة البدنية والنفسية وإسترداد طاقته التي إستنفذها في عمله .
- كما أرسى مبدأ أن لجهة العمل حق الموازنة بين حق الموظف في استنفاذ أجازاته عيناً وحق جهة العمل في عدم استخدام الموظف لرصيد أجازاته بطريقة تضر بمصلحة العمل .

لكل حق أوضاع يقتضيها وآثار يرتبها – حق العمل وحق الموظف في الحصول على مقابل عمله وعلى أجازة دورية – وواجبه في الانتفاع بها من تلك الحقوق علة ذلك أن الحق في الإجازة مشرع ليؤمن للموظف أسباب الراحة البدنية والنفسية لاسترداد طاقته وشحن همته لأداء العمل – مؤدي ذلك أن القول بجواز تحويل الموظف ترحيل أجازاته من عام إلى عام لتكون مورداً ماليا له عند إنتهاء خدمته يؤدي في الغالب الأعم إلى إضعاف صحته وإهدار طاقته مما ينعكس على مستوى أدائه وعطائه في العمل – وجوب إقامة التوازن بين حق الموظف في إستنفاذ رصيد أجازاته عيناً وحق جهة العمل في عدم استخدام هذا الرصيد بما يضر بمصلحتها .

(الطعن رقم 2 لسنة 2003 دستوري جلسة 28 / 6 / 2003 منشور بمجموعة أحكام المحكمة الدستورية – المجلد الثالث طبعة 2004 ص 694)

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

الموظف المثالـــي

لشهر فبراير 2018

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية،
أن تتقدم بخالص الشكر ووافر الإمتنان

للموظفة / مريم الدارمي

شكراً لك على جهودك الرائعة وتستحقين منا كل الدعم والتقدير فإلى الأمام دائما في سبيل مصلحة العمل لأداء أفضل، سائلين المولى عز وجل أن يديم عليها الصحة والعافية ونتمنى لها المزيد من النجاح والتوفيق

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com